



كراسة الشروط ومواصفات الفنية
والعرض المالي للمناقصة المحلية
لشرح شرائع وتوريد
المبيدات المطلوبة للتشغيل بالوحدة الاقتصادية
بإدارة الحجر الصحي
جلسة الأربعاء الموافق 5 / 11 / 2025م
لسنة 2025 / 2026م



م. ل. م.
س. ك.



تعلن مديرية الشئون الصحية بالسويس

(ديوان مديرية الشئون الصحية – إدارة التعاقدات)

- للمناقصة المحلية لعملية / توريد مستلزمات مبيدات
للتشغيل بالوحدة الاقتصادية بإدارة الحجر الصحي
للعام المالي 2026/2025 .

(قابلة للتجزئة)

التفاصيل بكرة الشروط والمواصفات

تاريخ فتح المظاريف الفنية

يوم الأربعاء الموافق 5 / 11 / 2025 في تمام الساعة

الثانية عشر ظهرا بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الشئون

الصحية

العنوان/ شارع البلدية- الملاحه القديمة – السويس

مدير العقود والمشتريات



تعريفات عامة

- بعد الاطلاع على نصوص مواد القانون رقم 182 لسنة 2018 م ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 692 لسنة 2019 م .
- تم تخصيص اعتماد مالي للمناقصة المحلية لعملية / شراء وتوريد مبيدات للتشغيل بالوحدة الاقتصادية بإدارة الحجر الصحي للعام المالي 2025/2026 .
- ثمن بيع الكراسية شامل 14% ضريبة القيمة المضافة مبلغ وقدره 341.86 جنيه فقط وقدره مبلغ ثلاثمائة وواحد وأربعون جنيهاً و 100/86 فقط لاغير).
- بالإضافة إلى الاتي :
 - مبلغ (خمس جنيهات) لصالح صندوق شهداء مصابي العمليات الحربية والارهابية.
 - - بالإضافة إلى مبلغ (خمس جنيهات) لصالح صندوق قادرون باختلاف.
 - - بالإضافة إلى مبلغ (خمس جنيهات) SMS.
 - - بالإضافة إلى مبلغ (خمس جنيهات) لصالح صندوق رعاية حقوق المسنين .
 - -بالإضافة إلى مبلغ (اثنان جنيه) تنمية محركات.
 - مع العلم أنه في كافة الأحوال لا يجوز لمشتري كراسية الشروط استرداد ثمنها،
 - وسيلة وأسلوب التواصل بين مقدم العطاء ومحافظة السويس.
 - الاسم/.....
 - العنوان/.....
 - تليفون/.....
 - رقم الفاكس/.....
 - اسم المفوض للتعامل/.....

مدى العمل
إدارة
العقود والمشتريات

البرنامج الزمني المتوقع للمناقصة

الاسم/.....

إيصال توريد رقم/.....

م	الإجراء	التاريخ	المكان
1	تاريخ النشر علي بوابة التعاقدات العامة	2025/10/20	بوابة التعاقدات العامة
2	مواعيد تقديم الإيضاحات والاستفسارات	2025/10/20 حتى 2025/10/27	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
2	تاريخ فتح المظاريف الفنية والبت	2025/11/5	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
3	تاريخ فتح المظاريف المالية والبت	2025/11/12	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
4	إعلان نتيجة البت المالي	2025/11/13	بمقر إدارة التعاقدات بمديرية الصحة
7	التعاقد والبدء في التنفيذ	فور اعتماد السلطة المختصة والانتهاء فترة النشر بلوحة الإعلانات	التعاقد بمقر إدارة التعاقدات بالعنوان المبين بغلاف الكراسة

■ توافر الاعتماد المالي للعملية من بند رش بواخر الحجر الصحي

■ يتم تقديم الايضاحات والاستفسارات من يوم في مواعيد أقصاه 2025/10/20 حتى 2025/10/27

مديرية الصحة
إدارة التعاقدات
المقر والمشتري

المشروط القانوني

الشرط الأول

القوانين واللوائح المنظمة للعملية محل الطرح:-

- تخضع هذه العملية لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بالقانون رقم 182 م لسنة 2018م واللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019م
- بالإضافة الى أحكام القانون رقم (5) لسنة 2015 ولائحته التنفيذية بشأن تفضيل المنتجات المحلية بالعقود الحكومية.
- يسرى بشأن التعاقد كافة القوانين واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع العملية فيما لم يرد بشأنه نص في العقد.

الشرط الثاني

تسليم العطاءات:-

- تسلم العطاءات لإدارة التعاقدات قبل التاريخ أو الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية أما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد أو عن طريق الوسائل الإلكترونية إذا ما سمحت بذلك شروط العملية.
- كما يجوز أن يحضر مندوب عنها بموجب تفويض وان يكون له جميع الصلاحيات.

الشرط الثالث

حظر التقدم بأكثر من عطاء:-

- يحظر على الشركات المتنافسة التقدم بأكثر من عطاء وفي حالة تقدم إحدى الشركات المتنافسة سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ذات الصلة في هذا الشأن.

الشرط الرابع

الأخلاقيات ومكافحة الاحتيال والفساد:-

- على الشركات المتنافسة الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء إجراءات العملية والتعاقد والتنفيذ، وإتباعاً لذلك يحق للديوان العام (إدارة التعاقدات) أن تحرم الشركة من الاشتراك أو الاستمرار في العملية أو التعاقد أو الاستمرار في تنفيذ التعاقد وكذا شطبها من سجلات الموردين والمقاولين بالديوان العام (إدارة التعاقدات) والجهات الإدارية بالدولة وفقاً لأحكام قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م ولائحته التنفيذية إذا ما ثبت أن الشركة المشتركة قد تورطت بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقة أثناء المنافسة للحصول على العقد محل العملية أو إذا قامت بذاتها أو بالوساطة بعرض أي شيء ذي قيمة - هدية - سلفه - مكافأة أو وعد بها لأي موظف أو موظفي الحكومة أو لأي شخص آخر له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه العملية للتأثير على الإجراءات لصالحها.

مدير الشؤون
العقود والمشتريات
07

(5)

الشرط الخامس

تُشترط على الشركات المنافسة إبلاغ الجهات الإدارية المختصة فوراً عن الآتي :-

- أي تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتنفيذ هذه العملية، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءات العملية نظير الحصول على ميزة مالية أو أية مزايا أخرى.
- أي تأثير مباشر أو غير مباشرين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة يتعلق بهذه العملية بهدف إلى إضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على سير إجراءات التحقيقات، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفاءها، أو الإدلاء بمعلومات مضللة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ أو تهديد أي طرف أو إيداعه لمنع من الإبلاغ عن معلومات لديه والمرتبطة بالتحقيق .

الشرط السادس

الفسخ الوجوبي أو الشطب من سجلات الموردين/ المقاولين:-

- يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية :-
- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد .
- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.
- إذا أساءت الشركة استخدام أي بند من بنود كراسة الشروط أو نص من نصوص القانون رقم (182) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية فإنه سيتم شطبها من سجل (الموردين/ المقاولين) ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب أسمها من سجلات الموردين والمقاولين بالجهات الإدارية بالدولة.
- ويجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل أي شرط جوهرى من شروطه وذلك بقرار مسبب من السلطة المختصة ويتم إخطار المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال علي عنوانه المبين في العقد على العنوان المبين بالعقد، وفي جميع الحالات يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية كما يكون لها أن تخصص ما تستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق من المتعاقد لديها.....

مدير إدارة
المقاولين والموردين

الشرط السابع

- الفئات المحظورة عليها التقدم بعطاءات :-
- يحظر على الموظفين والعاملين بالجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة بالدولة وفقاً لأحكام قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م التقدم بالذات أو بالواسطة بعطاءات في هذه المناقصة .

الشرط الثامن

- التعاقد من الباطن:-
- يجوز لمقدم العطاء أن يعهد ببعض بنود العملية محل التعاقد إلى غيره من الباطن على أن يتضمن عطاؤه بياناتهم وخبراتهم ، وما سيتم إسناده إليهم من بنود وذلك وفقاً للمحددات وأي اشتراطات أخرى تضمنها الجهة الإدارية بكراسة الشروط والمواصفات.
- ولا يجوز للمتعاقد تغيير رأي منهم دون موافقة الجهة الإدارية المتعاقدة ، وفي جميع الأحوال يظل المتعاقد دون غيره مسئولاً أمام الجهة الإدارية المتعاقدة عن تنفيذ العقد .

الشرط التاسع

- لغة تقديم العطاء:-
- يتم تقديم العرض وجميع المكاتبات المتبادلة بين الجهة الادارية ومقدم العطاء باللغة العربية - وفي حالة التقدم بمستند بأي لغة أخرى يتم ترجمته إلى اللغة العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد ويعتبر النص العربي هو المعمول به في حالة الاختلاف أو الالتباس في المضمون.

الشرط العاشر

- توقيت تسليم العطاء - آخر ميعاد لتقديم العطاءات :-
- يسلم العطاء بالدور الثالث - بإدارة التعاقدات - بمقر مديرية الصحة الكائن بشارع البلدية- الملاحه القديمة- بالسويس قبل الساعة الثانية عشر ظهراً من اليوم المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية، ولن يعتد بأي عطاء يرد بعد هذا الموعد.

- لا يلتفت الى أي ادعاء من صاحب العرض بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية

الشرط الحادي عشر

إلغاء العملية:-

- يحق (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) إلغاء العملية بقرار مسبب من السلطة المختصة سواء من تلقاء نفسها أو بناءً على توصية لجنة البت إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمي العطاءات أو ممارسة احتيال أو فساد أو احتكار أو إذا تبين وجود نقص أو خطأ في كراسة الشروط.

الشرط الثاني عشر

- تعديل الشروط والمواصفات:-
- يحق (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) إصدار إضافات أو حذف أو تعديل لمضمون أي بند أو مستند من مستندات العملية بموجب خطاب أو إخطار رسمي إلى جميع الشركات المتنافسة والتي قامت بشراء كراسة الشروط والخدمات وذلك قبل فتح المظاريف الفنية بوقت كاف على أن تعتبر أي إضافة أو حذف أو تعديل تم إخطار الشركات المتنافسة به جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط وملزمة في أي مرحلة من مراحلها.

مديرية الصحة
إدارة التعاقدات
مصر
٢٠١٨

الشرط الثالث عشر

- مدة سريان العطاء:-

- مدة سريان العطاء (90) يوم من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويحق لإدارة التعاقدات طلب مد سريان إذا ما اقتضت الضرورة، وذلك طبقاً لنص المادة رقم (27) من قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وتعديلات كلاً منهما..

الشرط الرابع عشر

- أسلوب التقييم:-

- يتم اتباع أسلوب تقييم العطاءات الأفضل شروطاً والأقل سعراً.

الشرط الخامس عشر

- التأمين على العاملين:-

- تلتزم الشركة بالتأمين على جميع العاملين القائمين بأعمال الصيانة والتوريد والتركيب والتشغيل وفقاً لأحكام قانون العمل وقوانين التأمينات الاجتماعية وجميع القوانين المتعلقة بأداء هذه الخدمة.
- تتحمل الشركة جميع أخطار المهنة.

الشرط السادس عشر

- سحب العطاء:-

- إذا قام مقدم العطاء بسحب عطائه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) دون حاجة إلى إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر.

الشرط السابع عشر

- تسوية الخلافات والمنازعات:-

- أنه يجوز لطرفي العقد في حالة حدوث خلاف أثناء تنفيذه، وقبل اللجوء إلى القضاء أو التحكيم بحسب الأحوال، الاتفاق على تسويته عن طريق التوفيق أو الوساطة، وذلك إذا تضمنت شروط الطرح أو العقد جواز ذلك، وبموافقة السلطة المختصة مع التزام كل طرف بالاستمرار في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد.
- "كما يجوز للمتعاقد اللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عما يكون قد لحقه من أضرار نتيجة إخلال الجهة الإدارية بتنفيذ التزاماتها الواردة بالعقد بخطأ منها، ما لم يوافق الوزير المختص بالجهة الإدارية على اللجوء إلى التحكيم وتتضمنه شروط العقد، ويتفق عليه الطرفان وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 1994.

مدير المشتريات
إدارة المشتريات
المشتريات

المشروط المال

الشرط الأول

- أداء التأمين المؤقت والنهائي ورده:-
- أداء التأمين المؤقت ورده:-
- طبقاً للمادة رقم (16، 22) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018، والمادة رقم (30) من اللائحة التنفيذية القانون لتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019م.
- يجب أن يكون العطاء مصحوباً بالتأمين المؤقت والموضح على النحو التالي :-
- قيمة التأمين المؤقت مبلغ وقدره (2100) (فقط ألفان ومائة جنيه لا غير).
- طبقاً للمادة رقم (22) الفقرة الأولى من قانون التعاقدات رقم 182 لسنة 2018، والتي تنص على "أنه يجب أن يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت لضمان جديته" وعليه يجب أن يتم سداد قيمة التأمين الابتدائي عن طريق منظومة التحصيل الإلكتروني أو بغطاب ضمان بنكي غير مشروط وساري لمدة أربعة أشهر من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية أو بإحدى الوسائل التي يصدرها قرار من وزير المالية أو خصماً من مستحقاته إذا كان له مبالغ مستحقة لدى (محافظة السويس أو لدى أي جهة إدارية أخرى شريطة تقديم طلب بخصم قيمة التأمين المؤقت بوقت كافٍ ولا يقل عن 10 أيام عن ميعاد جلسة فتح المظاريف الفنية.
- يجب على الجهة الإدارية رد التأمين المؤقت لأصحاب العطاءات الغير مقبولة فنياً وذلك فور انتهاء جميع إجراءات مرحلة البت الفني.
- التأمين النهائي:-
- على الشركة مقدمة العطاء المقبول فنياً ومالياً أن تؤدي التأمين النهائي بنسبة 5% من قيمة العقد المسند إليها خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بكتاب يرسل بالبريد السريع بقبول عطائه وذلك بإحدى الطرق التالية (فيزا بنكية أو بريدية - خطاب ضمان بنكي غير مقيد بأي شرط).
- إذا لم تقم الشركة صاحبة العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي في المهلة المحددة جاز (محافظة السويس - إدارة التعاقدات) - بموجب إخطارها بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد ودون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر - إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولويات العطاءات ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حقها، كما يكون لها أن تخصص قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة لديها للشركة صاحبة العطاء المقبول وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقات الشركة لدى أي جهة إدارية أخرى أيأ كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرجوع على الشركة قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

الشرط الثاني

- السرية أثناء إتمام الإجراءات:-
- بعد فتح العطاء علانية أثناء جلسة فتح المظاريف لن يتم الكشف عن أي تفاصيل إضافية للعطاءات أو تقييمها أو التوصيات بشأن إرساء المناقصة للشركات المتنافسة أو أي أشخاص آخرين غير الموظفين المعنيين بهذه العملية إلى حين موعد إعلان نتائج البت رسمياً طبقاً للإجراءات الموضحة بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وطبقاً للبرنامج الزمني المحدد لهذه العملية.



الشرط الثالث

- طريقة السداد:-

- تصرف كافة مستحقات الراسي عليه العطاء بالجنيه المصري وتصرف من مقر (المديرية الصحية - إدارة التعاقدات) وفي خلال شهر من تاريخ تقديم المتعاقد الفاتورة الإلكترونية من أصل + صورتين وما يفيد انه قام بالأعمال الموكلة له على أكمل وجه والمطابقة لشروط العقد والمستندات الدالة على تنفيذ بنود العقد محل الموضوع وأيضا بعد الاختبارات اللازمة إن وجدت. كما يجوز للجهة الادارية تعلية اي مبالغ لحين التسليم النهائي.

الشرط الرابع

- مدة الضمان:-

- تلتزم الشركة التي سيتم الترسية عليها بضمان الأعمال محل الموضوع لمدة سنة على الأقل من تاريخ الاستلام الابتدائي للأعمال محل الطرح في حالة إذا تطلبت العملية ذلك .

الشرط الخامس

- التوريد وغرامة التأخير:-

- يجب علي صاحب العطاء الفاز التوجه الي إدارة الموارد البشرية بالدايون العام وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة باستناد الاعمال و ابرام التعاقد مع أي الممولين بالزام الممول سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباري بتقديم ذمة مالية عند بداية التعامل ، وإقرار اخر عند الانتهاء ، مع التأكد من استيفاء كافة عناصر الذمة المالية الخاصة بالمول قبل التوريد ، وبعد التوريد :-

-التوريد خلال مدة شهر تبدأ من اليوم التالي لاستلام أمر التوريد بمخازن المديرية

- غرامة التأخير:-

- في حالة تقاعس الشركة بالتقصير أو الإهمال في أداء الأعمال على النحو المطلوب والخاصة بالأعمال محل الطرح يتم تطبيق غرامات التأخير بالنسب والشروط الواردة بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية دون الرجوع إلى الشركة وفي حالة تكرار ذلك تتحمل الشركة أي خسائر تنتج بسبب ذلك وتطبيق أحكام القانون سالف الذكر والقوانين ذات الصلة بهذه العملية.
- بالنسبة للمنتج الصناعي المصري الذي يتم تصنعه داخل جمهورية مصر العربية يشترط ان يكون مستوفي نسبة المكون المصري بداخله والتي تزيد عن نسبه 40%. ويتم احتسابها عن طريق خصم قيمة المكونات المستورده من المنتج .

الشرط السادس

- مسئولية الشركة عن أعمالها:-

- تكون الشركة مسئولة مسئولية كاملة عن الأضرار التي قد تترتب عما يحدث بسبب الإهمال أو التقصير أو التقاعس عن أداء الأعمال المطلوبة منها على الوجه الأكمل.

الشرط السابع

- تقصير جهة التعاقد:-

- على جهة التعاقد أن تنفذ شروط العقد بحسن نية دون تأخير وطبقا لشروط العقد، وإذا أخلت جهة التعاقد بأي شرط من شروط العقد أو تقاعست عن الدفع في الميعاد المحدد فيحق للشركة أن تطالب بالتعويض عن الخسائر الفعلية المترتبة على هذا التقصير وذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها بأحكام القانون رقم (182) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية.

مدير الشركة
إ.إ.إ. ش.ح.
العقود والمشتريات

الشرط الثامن

كراسة الشروط والمواصفات:-

- ترفق الشركة المتقدمة إقرار بالالتزام بالموافقة على ما جاء من شروط كراسة الشروط والمواصفات بالمظروف الفني موقعة ومختومة بخاتم الشركة ويعتبر ذلك قبولاً من الشركة بكل ما ورد بها.
- تعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزء لا يتجزأ من العقد الذي سيوقع بين (المديرية الصحية - إدارة التعاقدات) والشركة التي ستسند إليها الأعمال، ولا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما تدونه الشركات المتقدمة من اشتراطات إلا بعد موافقة السلطة المختصة على هذا التعديل.

الشرط التاسع

الشكاوى:-

- في حالة إخلال جهة الطرح بأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة أو بالتزاماتها أو بمهامها القانونية يحق للشركة التقدم بشكاوى إلى مكتب التعاقدات الحكومية والتابع مباشرة إلى وزير المالية للنظر والفصل في الشكاوى.
- يكون تقديم الشكاوى ممن له مصلحة في ذلك إلى مكتب التعاقدات الحكومية قبل انقضاء المواعيد التالية بـ 48 ساعة على الأقل:
- الشكاوى المتعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط تقدم قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.
- الشكاوى المتعلقة بالبيت الفني تقدم قبل الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف المالية.
- الشكاوى المتعلقة بالبيت المالي تقدم قبل الموعد المحدد للتعاقد.
- الشكاوى المتعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ بعد الموعد المحدد لصدور القرار الذي يتضرر منه الشاكي.

الشرط العاشر

إنهاء التعاقد:-

- يحق لجهة التعاقد إنهاء العقد إذا تسببت الشركة أو أخلت إخلالاً أساسياً بالعقد ويتضمن الإخلال الرئيسي بالعقد توقف الشركة عن الالتزام بتنفيذ التعاقد أو الأعمال على النحو الأمثل، وذلك تطبيقاً للأحكام القانون رقم (182) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية.

الشرط الحادي عشر

المراسلات:-

أثناء إجراءات المناقصة:-

- تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمكاتبات والبيانات المتعلقة بالعملية كتابة باللغة العربية ويلزم تسليمها لإدارة التعاقدات - ديوان عام لمديرية الصحة - ش البلدية الملاحه القديمة- السويس، مع الحصول على ما يثبت انه تم التسليم أو إرسالها بالبريد المسجل أو الفاكس وبشرط إثبات تسليمه.
- خلال التعاقد والتوريد:-
- تكون جميع المخاطبات والإخطارات والمطالبات والبيانات المتعلقة بالعقد وتنفيذه كتابة باللغة العربية، ويلزم تسليمها على العناوين الموضحة بالعقد والخاصة بكل من (المديرية الصحية - إدارة التعاقدات)
- والشركة المتعاقد معها مع التأكد بضرورة وصولها وتسليمها لكل من الطرفين وذلك عن طريق احدى الطرق التالية (إرسالها بالبريد المسجل - البريد السريع - الفاكس - تسليم باليد... الخ) وبشرط إثبات تسليمه.

الشرط الثاني عشر

ملكية البيانات وسريتها:-

- جميع المعلومات والبيانات التي قامت (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) بذكرها في كراسة الشروط أو إعدادها لأجل تنفيذ الأعمال محل هذه العملية تعد ملكية خالصة (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) بما في ذلك حقوق النشر، ولا يحق للشركة أو أي طرف ثالث أن يحصل على تلك المعلومات عن طريقها أن تستخدمها إلا فيما له علاقة بتنفيذ الأعمال محل العقد.

الشرط الثالث عشر

مسئولية المورد:-

- يجب على المورد الالتزام بالاتي:-
- على المورد أن يلتزم بجميع البنود الواردة بكراسة الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بالتوريد وتنفيذها طبقاً للمواصفات الفنية المدرجة بذات الكراسة وتنفيذ كافة شروطها التي تعتبر جزءاً مكملًا للعقد.
- يعتبر قبول المورد لشروط ومواصفات العطاء وأي مستندات أخرى بالعقد إقراراً منه بموافقه على قبوله مسئولية تنفيذ بنود هذا العقد طبقاً لهذه المواصفات والمستندات.

الشرط الرابع عشر

إعداد وتقديم العطاءات:-

- يجب على الشركة المتنافسة أن تعد عطاءها متقيداً تقيداً تاماً بما تقضى به البنود الواردة بكراسة الشروط والخدمات المطلوبة وأحكام القانون رقم (182) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية ولن يلتفت إلى العطاء الذي يتم خلافاً لذلك.
- يسلم العطاء داخل مظروف مغلق يتضمن مظروفين منفصلين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي مغلق غلقاً محكماً بمعرفة مقدم العطاء ويقدم العرض بصورة ورقية، ومدون على المظروف من الخارج (مظروف فني - مظروف مالي).
- يراعى ألا يحتوي المظروف الفني على أية أسعار مالية وسيتم استبعاد أي عطاء تضمن في مظروفه الفني أية أسعار مالية ويجب علي مقدم العطاء أن يتبع شروط العطاء بدقة ولا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنود العطاء أو المواصفات الفنية أو غيرها أو إجراء تعديل فيها مهما كان نوعه.
- علي مقدم العطاء ضرورة الاشتراك في بوابة التعاقدات الحكومية بالهيئة العامة للخدمات الحكومية بوزارة المالية حتى تتمكن (لمديرية الصحة - إدارة التعاقدات) من مراجعة البيانات المتعلقة بمقدم العطاء.

الشرط الخامس عشر

محتوى المظروف الفني:-

- أولاً: الالتزام على مقدم العطاء بتقديم إيصال سداد التأمين المؤقت العرض الفني المرفق بكراسة الشروط موضح بها المواصفات والماركات طبقاً للمادة رقم (49) من اللائحة التنفيذية.
- ثانياً: بالإضافة إلى إرفاق المستندات شروط الملاءة المالية
- يشترط على مقدم العطاء إرفاق الآتية:-
- شهادة القيد في السجل التجاري والصناعي وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجباً قانوني في النشاط موضوع التعاقد (سارى) موضح به قيمة رأس مال الشركة أو ما يفيد قيمة رأس مال مقدم العطاء.
- كشف حساب بنكي.
- سابقة أعمال تتناسب مع حجم المناقصة محل الطرح.
- بيان الشكل القانوني لمقدم العطاء والمستندات الدالة على ذلك.

مراجعة
إدارة
العقود والمشتريات
(12)

- صورة البطاقة الضريبية (سارية) وآخر إقرار ضريبي.
- ما يفيد تسجيل مقدم العطاء ببياناته على بوابة التعاقدات العامة.
- التسجيل في الفاتورة الإلكترونية.
- شهادة القيد في ضريبة القيمة المضافة إذا بلغ مقدم العطاء الحدود المنصوص عليها على أن تكون سارية.
- بيانات عن خبرة مقدم العطاء للعملية محل الطرح.
- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- إرفاق كراسة الشروط والمواصفات بعد اعتمادها من الشركة.
- الكتالوجات والبيانات الخاصة بمصادر ونوع المهمات والمعدات المقدمة في العرض.
- تقديم ما يفيد بتفويض مندوب عن الشركة لتنفيذ العملية.
- تقديم أصل خطاب رقم الحساب البنكي الخاص بمقدم العطاء (I-Ban) من البنك.
- في حالة عدم وجود أي مستندات سوف يتم رفض العطاء بأكمل لعدم الجدية .
- في حالة الرسو يقوم الراعي عليه المناقصة بتقديم إقرار زمه مالية فرار استلامه اخطار الرسو . وتقديم اخطار آخر عند التوريد مع الفاتورة
- يلاحظ ألا يحتوي المظروف الفني على أي بيانات مالية - وسيتم استبعاد أي شركة تضمن أي معلومات مالية داخل المظروف الفني.

الشرط السادس عشر

- محتوى المظروف المالي:-
- قيمة كل بند على حدة شاملة ضريبة القيمة المضافة إذا وصلة الشركة المتنافسة الحد الضريبي وكافة الضرائب والرسوم المقررة وذلك على النموذج المرفق بكراسة الشروط والمواصفات.
- كتابة كل بند على حدة رقماً وحرفاً وذلك باللغة العربية.
- ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً أو وزناً أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة.
- تكون قائمة الأسعار وجدول الفئات مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء ومختومة بختم الشركة.
- عدم القشط أو المحو أو التحشير في جدول الفئات وفي حالة تصحيح أي خطأ يتم إعادة كتابته رقماً وحرفاً والتوقيع عليه وختمه بختم الشركة مقدمة العطاء.
- الفئات التي تحددها الشركة مقدمة العطاء تكون التكلفة شاملة كافة المصروفات والضرائب والالتزامات أيا كان نوعها التي يتكبدتها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ محل العقد وتسليمها للجهة العامة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط العقد وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريفات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.
- شهادة استيفاء نسبة المكون المصري سارية
- طريقة السداد.
- أي شروط مالية أخرى.
- يتم اعداد قائمة الأسعار وجدول الفئات على نظامي الورد والإكسيل وذلك على اسطوانة CD إن أمكن ذلك.

مدير إدارة
المقود والمشتريات

(العرض الفني)

- للمناقصة المحلية لعملية / شراء وتوريد مبيدات للتشغيل بالوحدة الاقتصادية بإدارة الحجر الصحي للعام المالي 2026/2025 .

جلسة 5 / 11 / 2025 م

تستوفي الشروط والبيانات الفنية بالعرض الفني ويوضح بالعرض الفني ويرفق به ما يلي:

- ما يثبت سداد التأمين المؤقت مبلغ وقدره (2100) (فقط ألفان ومائة جنها لاغير)
 - وإذا كان التأمين بخطاب ضمان فإنه يجب ان لا يكون مشروطاً بأي شرط وان يكون البنك قد اعطي إقراراً على خطاب الضمان بأنه لم يجاوز الحد الأقصى المعين لمجموع خطابات الضمان المرخص للبنك في إصدارها وإذا خالف خطاب الضمان ذلك اعتبر العطاء بدون تأمين ابتدائي ويسترد.
 - المستندات المطلوبة في العطاء :-
 - العينات (شرط وجود عينات لكل بند).
 - أما الأسعار والشروط المالية فتوضع بالعطاء المالي ويوضع بالمظروف المالي).
 - مدة التوريد شهر من استلام امر التوريد
- " الملاحظات "

- يتم تقديم عينة معتمدة لكل نوع من بنود ومطابقة لمواصفات البند وليس كبيان للنوع.
- يتم توريد عينه من جميع البنود التي سيتم توريدها بجلسة الفتح الفني حتى تتم المعاينة والبت على أساسها وسيتم إستبعاد العطاءات التي لم يتم توريد عينات لها
- يتم إستبعاد العروض الغير مقدمه للعينات المطلوبة .
- يتم التوريد إلى مخازن مديرية الصحة بالسويس.
- يتم إستبعاد العروض المخالفه للاشتراطات السابقة .

توقيع مقدم العطاء)

(

م. ١٢ / ١١ / ٢٠٢٥
إدارة
العقود والمشتريات

(العرض الفني)

- للمناقصة المحلية لعملية / شراء وتوريد مبيدات للتشغيل بالوحدة الاقتصادية بإدارة الحجر الصحي للعام المالي 2026/2025 .

رد	البيان	الوحدة	الكمية	الماركة	بلد الصنع
-	مكافحة البعوض البالغ (Bifenthrin 96%T.C)	لتر	40		
-	مكافحة اليرقات (pirimiphos Methyl(50%)	لتر	40		
-	مكافحة الحشرات الزاحفة (Fipronil (20%SC)	لتر	12		
-	مكافحة القوارض (Difenacoum(98% min TC)	كيلو	10		

الاشتراطات الفنية

مدة التوريد شهر من استلام امر التوريد

- يتم تقديم عينة معتمدة لكل نوع من بنود ومطابقة لمواصفات البند وليس كبيان للنوع
 - يتم توريد عينه من جميع البنود التي سيتم توريدها بجلسة الفتح الفني حتى تتم المعاينة والبت على أساسها وسيتم إستبعاد العطاءات التي لم يتم توريد عينات لها
 - يتم إستبعاد العروض الغير مقدمه للعينات المطلوبة .
 - يتم التوريد إلى مخازن مديرية الصحة بالسويس .
- توقيع مقدم العطاء ()

مدير العرض
أ. م. م. م. م. م.
المسؤول والمسئول

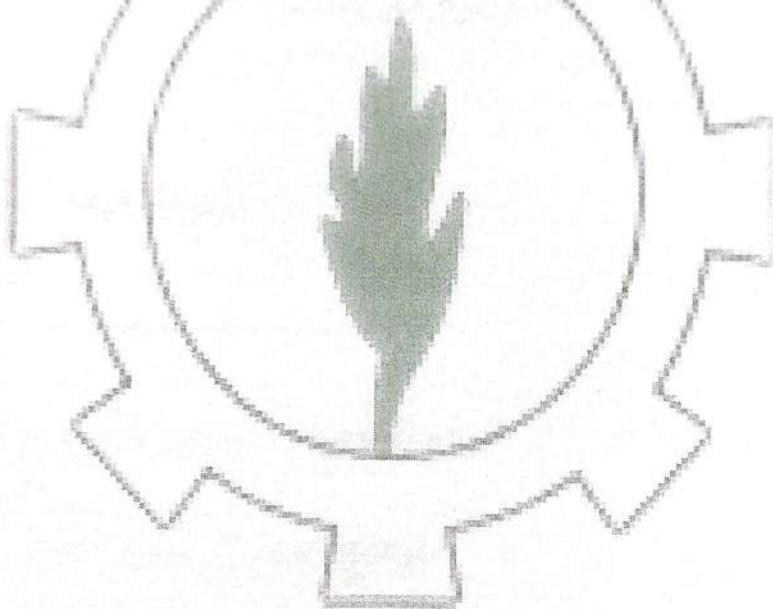
(العروض المالي)

- للمناقصة المحلية لعملية / شراء وتوريد مبيدات للتشغيل بالوحدة الاقتصادية بإدارة الحجر الصحي للعام المالي 2026/2025 .

البيان	الوحدة	الكمية	الفئة	اجمالي الفئة
1- مكافحة البعوض البالغ (Bifenthrin (96%T.C)	لتر	40		
2 مكافحة اليرقات (pirimiphos Methyl(50%)	لتر	40		
3 مكافحة الحشرات الزاحفة (Fipronil (20%SC)	لتر	12		
- مكافحة القوارض (Difenacoum(98% min TC)	كيلو	10		

توقيع مقدم العطاء

()



ص ۱۸۷



إقرار

أقرأنا/.....بأنى اطلعت على جميع

الشروط والبنود الواردة بكراسة الشروط والتي تعتبر أساساً للتعاقد وقبلتها بإرادتى الصريحة وأقر

بتنفيذها جميعاً دون تحفظ أو تعديل والتزامى بأحكام قانون التعاقدات الحكومية رقم (182) لسنة

2018م ولائحته التنفيذية والتي تعتبر أحكامها مكمله لما ورد بكراسة الشروط وفى حالة مخالفة أى شرط

من تلك الشروط يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه .

وهذا إقرارمنى بذلك

المقربما فيه

...../ الاسم

...../ الرقم القومى

...../ التوقيع

مدير الموارد
إدارة
العقود والمشتريات

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:

(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

(طرف اول مشتری)

(طرف ثانی بائع)

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

Handwritten signature: محمد العود
Circular stamp: العود والمصريين

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها (.....ج0) فقط وقدره حنيا لاغير) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
.....					
إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (فقط) (.....) (لاغير) شامل ضريبة القيمة المضافة (/).					

البند الرابع

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (5%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / خصماً من مستحقاته الصالحة للمصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد/ خصماً من مستحقاته الصالحة للمصرف لدى بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.

(إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدمة، يكو البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (.....%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن بأي قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن المورد وعنوانها وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة عشر أيام تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد/.....)، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعلياً لردّها إليه

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة تبدأ من / اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد/.....)، وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمني التالي:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
.....		

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم الموافق في تمام الساعة موعداً لالتقاء اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (5%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبعد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويُخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة..... تبدأ من تاريخ..... ضد عيوب الصناعة أو.....

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يُسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك..... وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (15%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول. ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

كلف الطرف الأول (السيد/السيدة)..... بصفته/بصفته الوظيفية..... بموجب القرار رقم..... الصادر في..... مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أوجه يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجه الى إخطار أو إذن مسبق.

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأى التزام يحق للطرف الأول توقيع أى من الإجراءات المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة بما لا يجاوز..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي:.....

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

مدير الإدارة
14
العقود والتشكيل

مستطوع على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.
البند السادس عشر
مستطوع على الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص
عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم الهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيأ كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو إنهاؤه أو فسغه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالا جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - 2- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
 - 3- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

فى حالة إخلال الطرف الثاني بأى شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصص ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أيأ كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الحادى والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- 1- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- 2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- 3- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند الثانى والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (91) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول المشتري الطرف الثاني البائع

الاسم: الاسم:

الصفة: الصفة:

التوقيع: التوقيع:

التاريخ: التاريخ:

روجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في 2020/3/28، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في 2020/5/20.

مدير إدارة العقود والمشتريات
عبدالله بن محمد
العقود والمشتريات